«التشريعية» تحيل اقتراحات تعديل قانون الانتخاب وارتدادات المنازل إلى لجنتي الاختصاص

اجتماع التشريعية

رياض عواد

أحالت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها امس اقتراحات بشأن تعديل قانون الانتخاب وإقامة الدواوين داخل ارتدادات المنازل إلى اللجان المختصة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب خالد العنزي في تصريح بمجلس الأمة امس أن اللجنة سوف تنتهج نهجا معينا فيما يتعلق بقرارات الإحالة إلى اللجان المختصة، بأن قرارات اللجنة مشفوعة بمذكرة حول الرأي الفني من الناحية الدستورية ومن ناحية الصياغة وما إلى ذلك.

وبين العنزي أن اللجنة استعرضت جميع المقترحات بقوانين الموجودة على جدول اعمال اللجنة وتم استطلاع رأي الجهات ذات الصلة فيما يتعلق بالاختصاص الأصيل وتمت إحالة الاقتراحات بقوانين التي تختص بها لجان أخرى. وأشار إلى أن الاقتراحين بقانون المقدمين من النائبين د. حسن جوهر ومرزوق الخليفة بتعديل قانون الانتخاب تمت إحالتهما الى اللجنة المختصة مشفوعين بالرأي الدستوري والقانوني وبعض الملاحظات التي شابت هذه الاقتراحات.

وأضاف أن الاقتراحين بشأن إقامة الدواوين داخل ارتدادات المنازل المقدم من النائبين د. محمد الحويلة وسعدون حماد تمت إحالتهما أيضاً إلى اللجنة المختصة.

من جانب آخر قال العايد إنه وجه سؤالين برلمانيين أحدهما إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي والآخر إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس.

وأشار إلى أن سؤاله للوزير العلي في شأن 8 مناطق لم يتمكن سكانها من مباشرة حقهم في التصويت والانتخاب، لافتا إلى أن سؤاله عن معايير وآلية ضم تلك المناطق للدوائر وعدد المواطنين والمواطنات الذين يحق لهم الانتخاب. وعن السؤال الآخر للوزيرة الفارس أوضح العايد أنه يتمحور حول اسباب توقف مشروع تطوير الواجهة البحرية بمنطقة الصليبيخات خاصة أنها من المشاريع التنموية المدرجة على خطط الدولة.

وأكد أنه استفسر في سؤاله عن العقد المبرم مع المكتب الاستشاري وما تم صرفه ونسب الانجاز للمشروع وجدول التأخير الزمني. وتمنى العايد من الوزيرين سرعة الرد على الأسئلة البرلمانية كونها تهم المواطنين وحتى تتبلور آلية تعامل النواب ومواقفهم من هذه الأسئلة

«تنمية الموارد» تطلب تكليف المجلس بدراسة قضايا الإحلال وسياسات التوظيف

لجنة تنمية المواد البشرية

وافقت لجنة تنمية المواد البشرية خلال اجتماعها امس على توجيه 3 رسائل واردة لمجلس الأمة بطلبات لتكليف اللجنة بدراسة عدد من المواضيع الداخلة في اختصاصات اللجنة، فيما أجلت الاتفاق على خارطة عمل اللجنة إلى الاجتماع المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب د. محمد الحويلة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة وافقت على توجيه رسالة واردة إلى مجلس الأمة بطلب تكليف اللجنة بدراسة كل ما يتعلق بملفات التعيينات والإحلال ومعالجة العقود الخاصة بالقطاع النفطي.

وبين أن اللجنة وافقت على توجيه رسالة واردة ثانية للمجلس بطلب الموافقة على تكليف اللجنة بدراسة كل ما يتعلق بسياسات التوظيف والإحلال والاعتماد على الكوادر الوطنية وتمكين الكفاءات الكويتية في جميع القطاعات الحكومية والخاصة، نظرا لما لهذا الأمر من أثر واضح في تقليل معدلات البطالة.

واضاف أن اللجنة وافقت أيضا على توجيه رسالة واردة للمجلس بطلب الموافقة على تكليف اللجنة بمناقشة ودراسة كل ما يتعلق بمدى إمكانية ربط المشاريع التنموية الكبرى بسياسة التوظيف وخلق فرص عمل جديدة للكويتيين في جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

وأوضح أن اللجنة تعتزم توجيه دعوات لبعض الجهات الحكومية مثل ديوان الخدمة المدنية وبعض الوزارات لعمل تصور واضح لمواءمة مخرجات التعليم سواء في الجامعات الحكومية أو الخاصة أو الابتعاث الخارجي مع حاجة سوق العمل.

وأكد الحويلة أن اللجنة جادة في معالجة قضايا كثيرة من اختصاصها واستدعاء جميع الجهات المعنية لتحمل مسؤولياتها في معالجة قضية البطالة وتطبيق سياسة الإحلال بشكل صحيح.

وشدد على وجوب أن يكون للعنصر الوطني فرص عمل مناسبة بجميع الجهات الحكومية، مؤكدا أن القطاع النفطي يجب أن يستوعب الكثير من مخرجات التعليم سواء خريجي المرحلة الثانوية أو حملة شهادات الدبلوم والبكالوريوس.

وأكد على ضرورة أن تكون هناك سياسات توظيف واضحة المعالم تستوعب الطلبات الموجودة وتفتح آفاق جديدة للشباب

قبل حصولهم على «الجوازات المزورة»

الطريجي يقترح إعادة المقيمين بصورة غير قانونية إلى وضعهم السابق

عبدالله الطريجي

أعلن النائب د. عبد الله الطريجي عن تقديمه اقتراحا برغبة لإعادة جميع المقيمين بصورة غير قانونية – الذين وقعوا ضحية حصولهم على جوازات سفر مزورة او غير صحيحة – الى وضعهم السابق قبل حصولهم على تلك الجوازات، وذلك بإعادة صفة مقيمين بصورة غير قانونية لهم مع جميع ما تتيحه هذه الصفة من حقوق وامتيازات.وقال الطريجي في نص اقتراحه:

لقد تعرض العديد من المقيمين بصورة غير قانونية، وعبر سنوات طوال، الى عمليات نصب وخداع بحصولهم على جوازات سفر لعدة دول، مدفوعين بالرغبة في البحث عن سبل عيش مريح واطمئنان، وقد تبين ان هذه الجوازات مزورة أو غير صحيحة، الأمر الذي أفقد تلك الفئة الضحية صفتهم كمقيمين بصورة غير قانونية مع ما يرافق ذلك من فقدان البطاقة الأمنية وبطاقة الإقامة وجواز السفر الخاص الذي يصدر وفق المادة 17 الذي يمكنهم من السفر للعلاج او الدراسة او غير ذلك.

إن ما حدث مع هذه الفئة من المقيمين أضحى يشكل مأساة إنسانية واجتماعية لا يمكن ان يتحملها الضحية وحده، لا بل زاد من معاناتهم، وان من العدالة والإنسانية ان يتم مراعاة ظروف تلك الفئة التي خدعت وغرر بها وليس أقل من ذلك اعادتهم الى وضعهم السابق.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1. إعادة جميع المقيمين بصورة غير قانونية – الذين وقعوا ضحية حصولهم على جوازات سفر مزورة او غير صحيحة – الى وضعهم السابق قبل حصولهم على تلك الجوازات، وذلك بإعادة صفة مقيمين بصورة غير قانونية لهم مع جميع ما تتيحه هذه الصفة من حقوق وامتيازات.

2. ضرورة مراقبة ومحاسبة كافة الجهات التي تروج وتنشر إعلانات ودعايات للدعوة للحصول على جوازات سفر، ما لم تكن حصلت على ترخيص مسبق.

3. ضرورة إلزام كافة الجهات الرسمية في الدولة بمراعاة ظروف تلك الفئة، خاصة في العمل والتوظيف وذلك لحين تسوية أوضاعهم واعادتهم الى وضعهم السابق قبل حصولهم على جوازات مزورة او غير صحيحة

الحويلة يقترح إعادة النظر في نسب تشغيل العمالة الوطنية بالقطاع الخاص

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا برغبة لربط المشروعات الجديدة العملاقة مع ملف التوظيف، وإعادة النظر في النسب المقررة لتشغيل العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نص الدستور الكويتي في المادة 41 منه أن لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه.

والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه.

وكذلك المادة 26 التي تنص على أن الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة.

ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون.

ولما كانت هنالك أعداد كبيرة من الخريجين والعاطلين عن العمل مازالوا ينتظرون تعيينهم والاعداد تتزايد سنويًا وقد أصدر ديوان الخدمة المدنية العديد من القرارات بشأن قواعد تكويت الوظائف الحكومية وآخرها القرار رقم 11 لسنة 2017 بهدف إحلال الموظفين الكويتيين في الوظائف العامة،

لذا فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي:

الربط بين المشروعات الجديدة العملاقة في خطة التنمية وبين ملف التوظيف، بحيث يعاد النظر في جداول النسب المقررة والتي على القطاع الخاص التقيد بها لتشغيل العمالة الوطنية

الخليفة يقترح إطلاق اسم الراحل ناصر صباح الأحمد على مبنى «نزاهة»

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقديمه اقتراحاً برغبة، قال في مقدمته: لقد فقدت الكويت المرحوم بإذن الله تعالى الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته. لقد كان المرحوم محباً للكويت وشعبها من قلبه وضميره وكان محارباً شجاعاً لمحاربة الفساد والمفسدين لإيمانه الراسخ بخطورته على الوطن والمواطن، كانت من أولياته طوال حياته مصلحة الوطن والذود عنه في سبيل رفعته وتقدمه.

ونص الاقتراح على ما يلي:

"تسمية مبنى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) باسم المرحوم الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح تخليداً لذكراه العطرة في مكافحة الفساد والمفسدين

كما أعلن الخليفة عن تقديمه اقتراحا بقانون بشأن تعديل بعض أحكام المادة 22 بند 1 من القانون رقم 47 لسنة 1993 م في شأن الرعاية السكنية، جاءت مواده على النحو التالي:

(مادة 1) يستبدل بنص المادة 22 بند 1 النص التالي: "ألا يكون قد ثمن لرب الأسرة عقار بمبلغ يزيد على خمسمائة ألف دينار كويتي، ويعتبر العقار مملوكاً لرب الأسرة إذا كان قد آل عن طريقه بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة ، إلى زوجته أو إلى أحد أولاده الذين يعولهم."

(مادة 2): يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

(مادة 3) على رئيس مجلس الوزراء، والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على أن القانون رقم رقم 47 لسنة 1993 م بشأن الرعاية السكنية حدد شروط وضوابط إفادة المواطن من الرعاية السكنية وأورد القانون من ضمن هذه الشروط في المادة 22 بند 1 عدم استحقاق الرعاية السكنية لرب الأسرة لمن ثمن له بمبلغ يزيد على مائتي ألف دينار وبالنظر لما شاهده سوق العقار من ارتفاع حاد في أسعار الأراضي والخدمات وحجز البعض للعديد من القسائم للمضاربة عليها.

المناور يقترح توحيد سلم الرواتب وعدم منح القروض والمنح والهبات لدول أخرى إلا بموافقة مجلس الأمة

اسامه المناور

أعلن النائب اسامة المناور عن تقديمه اقتراحين بقانون الأول في شأن توحيد سلم الرواتب، والآخر يقضي بعدم اعطاء القروض والمنح والهبات لأي دولة او جهة خارجية الا بموافقة مجلس الامة.

وقال المناور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن بالاقتراح الأول ستلغى ميزة الواسطة وسيعاد النظر بالميزات الكبيرة والهائلة لبعض القياديين كالأعمال الممتازة والمكافآت وأعمال اللجان وغيرها.

وأضاف أن هذا القانون يعمل نوعا من التوازن، بمعنى ان الميزانية التي ستحتاج مسألة توحيد سلم الرواتب سوف تقتطع من تلك الميزانية الضخمة.

ورأى أنه من غير المنطقي أن يكون هناك خريجان في ذات الوقت ومن ذات الكلية أحدهما يتقاضى راتباً قدره 2000 دينار والآخر يتقاضى 800 دينار، ففي هذه الحالة فإن الميزة فقط هي الواسطة.

واضاف المناور «هذه بداية جديدة نسأل الله التوفيق فيها وان نؤدي كما كنا ندعو في السابق الى جسر الهوة الكبيرة الموجودة بين مستويات الرابط او أن الميزة الوحيدة من شخص لآخر هي كانت الواسطة.»

وعن الاقتراح بقانون الآخر قال المناور إن الاقتراح يقضي بمنع إعطاء القروض والمنح والهبات لأي دولة او جهة خارجية الا بموافقة مجلس الامة.

وقال «إن الكل شاهد المنحة التي منحتها الكويت الى احدى الدول لتعبيد أحد الطرق».

وأضاف أن الاقتراح يستثني صندوق التنمية الذي يوجد له قانون خاص يعالجه، مؤكداً أن في المستقبل سيكون هناك تعديل على هذا القانون الذي يمنح القروض.

وأشار إلى أن التعديل يقضي بعدم السماح لصندوق التنمية بالتنازل او بإعطاء المنح كون الصندوق يمنح القروض، مؤكداً أن التنازل عن هذه القروض لن يكون الا بموافقة مجلس الامة مستقبلاً بعد تعديل هذا القانون

الأمانة العامة لمجلس الأمة تعلن فتح باب التوظيف للكويتيين حملة الدبلوم

أعلنت الأمانة العامة لمجلس الأمة عن فتح باب التوظيف في الأمانة للخريجين الكويتيين الجدد وأصحاب الخبرة لوظيفتي مساعد دعم إداري ومساعد دعم إداري أول.

وقال الأمين العام المساعد لقطاع الموارد البشرية عادل اللوغاني في تصريح صحفي إن توجيهات معالي رئيس الأمة مرزوق الغانم شددت على ضرورة فتح باب فرص العمل للشباب الكويتي وتمكينهم في جميع المجالات.

وأوضح اللوغاني أن الأمانة تستعد لاستقبال طلبات التوظيف الجديدة من الخريجين الكويتيين الجدد لشغل وظيفة مساعد دعم إداري ومن أصحاب الخبرة لشغل وظيفة مساعد دعم إداري أول وذلك خلال الفترة من 7 إلى 16 يناير 2021 وذلك تنفيذا لخطة التكويت والإحلال في الأمانة العامة .

وأضاف أن التخصص المطلوب لشغل الوظائف المطلوبة هو دبلوم بعد الثانوية في مجال سكرتاريا وأعمال مكتبية أو إدارة على ألا يقل المعدل عن 80% أو 2.8 بتقدير جيدجدا بالإضافة إلى الشروط الأخرى الموضحة بالإعلان.

وقال إن التقدم للوظائف المعلنة يتم عبر الموقع الإلكتروني ووفق الشروط المحددة حيث يمكن الاطلاع على التفاصيل والتقديم من خلال الرابط المخصص // :http careers.kna.kw

وأكد حرص الأمانة العامة لمجلس الأمة على توفير فرص عمل للشباب الكويتي في مختلف التخصصات .

وعبر عن اعتزاز الأمانة بكوادرها الوطنية التي نهضت بمستوى أداء العمل، مشيرا إلى أن نسبة الموظفين الكويتيين في أمانة مجلس الأمة بلغت 91%.

وشكر اللوغاني معالي رئيس مجلس الأمة على دعمه الكبير لموظفي الأمانة وتشجيعه الدائم لهم، كما شكر السيد الأمين العام على حرصه على تذليل العقبات والمشاكل التي تواجه جميع قطاعات الأمانة العامة، والشكر موصول لجميع العاملين في قطاع الموارد البشرية على جهودهم الواضحة

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات
إعلان رقم (2020/42)
طرح الممارسة رقم 2021/2020/4
توريد قماش بافتة ولفات قطن لبلدية الكويت
تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم 2021/2020/4 توريد قماش بافتة ولفات قطن لبلدية الكويت طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة أعلاه والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات) مبنى البلدية الرئيسي (المبنى الأوسط) - الدور الرابع، وذلك مقابل طوابع مالية بقيمة 75 د.ك (فقط خمسة وسبعون دينارا لا غير) غير قابلة للرد.
علما بأن آخر موعد لإيداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية - مبنى الوزير - الدور السابع هو في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الإثنين الموافق 2021/1/18م. للاستفسار تليفون 22401044 وتسري العطاءات لمدة (90) تسعين يوما من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها، ولا تقل قيمة الكفالة الأولية عن 2% (إثنين بالمائة) من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق (مصرفي) أو كفالة مصرفية (خطاب ضمان بنكي) لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء، علما بأن هذه الممارسة قابلة للتجزئة.
مدير عام البلدية